

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 2019/10/30



# بيان

تأسف النقابة الوطنية للقضاة لاستمرار حالة الانسداد على مستوى كامل الجهات القضائية عبر الوطن الناتجة عن مقاطعة العمل القضائي لليوم الرابع على التوالي، مع التنويه أن هذه الحالة هي نتاج تراكمات عديدة عانت منها السلطة القضائية لمدة تتجاوز العقدين من الزمن، وما صاحبها من تهيمش مقصود وممنهج لهذا المرفق الحيوي في البلاد، وإهمال لمكانة العنصر الفاعل فيه ألا وهو القاضي، من خلال حرمانه من مقومات الاستقلالية الفردية والمؤسسية التي تؤهله للقيام بدوره الأساسي، المتمثل في الفصل في النزاعات والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

إن النقابة الوطنية للقضاة في هذه المحطة الهامة من تاريخ الجزائر لا يمكنها إلا أن تذكر بالتضحيات الجسام التي قدمها رجال القضاء في جميع اللحظات المفصلية التي عاشها الوطن رغم ظروفهم المتردية، بدءا بالضريبة الغالية التي دفعوها أثناء العشرية السوداء فداء لهذا الوطن العزيز ومساهمة منهم في سبيل بقاءه واقفا، وصولا للاضطهاد الكبير الذي تعرضوا له سنة 2016 بعد أن حاولوا قول كلمة الحق في وجه عصابة مقننة اغتصبت مقدرات البلاد والعباد، وفي هذا المقام جدير

بالتنويه أن قضاة الجمهورية لم يديروا أظهم للشعب الجزائري في مطالبه المشروعة بالتغيير، وساندوه في ذلك إيماناً منهم أنهم أبناء الشعب ويصدرون أحكامهم باسمه.

إن النقابة الوطنية للقضاة سعت منذ تاريخ تنصيب هيكلها الجديدة إلى سلك الأسلوب الحضاري اللائق بمنسبها المتمثل في الحوار مع الجهات الوصية، مع الإشارة أنه تم تبليغ انشغالات السادة القضاة إلى وزارة العدل بأمانة أملا في نقلها إلى السلطات العليا للدولة، وتفصيلاً للأمر نوضح أن النقابة وباعتبارها تنظيماً مهنياً قامت بإعداد لائحة مطالب بعد استشارة مجموع القضاة، منها ما هو مستعجل ومنها ما هو واجب النظر فيه على المدى القصير والمتوسط، وهي اللائحة التي أقرها المجلس الوطني للنقابة في اجتماعه المنعقد يومي 20 و 21 من شهر سبتمبر 2019، مع إلحاحهم على وجوب تدخل الجهات العليا للاستجابة لما هو متاح منها، لتتفاجأ الأغلبية الساحقة من القضاة بإهمال تلك المطالب، بل أن حالهم ازداد سوءاً بعد الإفراج على الحركة السنوية يوم 24 أكتوبر الجاري والتي لم تكن في موعدها، وأقل ما يقال عنها أنها سببت مآسي للقضاة وعائلاتهم.

إن النقابة الوطنية للقضاة وأمام الوضع الخطير المفصل أعلاه وجدت نفسها أمام القضاة المتذمرين والساخطين من الكيفية والموعود الذي أجريت به هذه الحركة، وهو ما اضطر هيكلها النقابية إلى الاجتماع يوم 26 أكتوبر 2019، أين قرر المجلس الوطني بأغلبية أعضائه مقاطعة العمل القضائي كأسلوب للتعبير عن سخطهم من الاستهداف غير المدروس الذي مس استقرار حياتهم المهنية والعائلية.

إن النقابة الوطنية للقضاة تشير وتنوه إلى أنها تؤمن إيماناً قاطعاً بأن تقاليد العمل القضائي واحتياجات المرفق العام ومصالح القضاة تقتضي وجوب إجراء الحركة السنوية في مواعيدها وآجالها مع ضرورة مراعاتها للضوابط الموضوعية

والإنسانية، وهو ما تفتقده الحركة الأخيرة التي جاءت منافية لكل المعايير المتعارف عليها وطنيا وعالميا.

إن النقابة الوطنية للقضاة تشهد الرأي العام الوطني أن مطالبها تصب أساسا في تعزيز دولة الحق والقانون وهو مطلب شعبي وراسمي، وهي تأمل أن تجد أذانا صاغية، وتوجه نداء عاجلا إلى السيد رئيس الدولة باعتباره رئيس المجلس الأعلى للقضاء للتدخل قصد المعالجة الفورية للقرارات الانفرادية التي استهدفت استقرار السلطة القضائية ومنتسبيها، وقطع الطريق أمام أي تأويل مغرض يرمي إلى مغالطة الرأي العام.

**تحيا الجزائر حرة ومستقلة، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار.**

**عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة**

**الرئيس / يسعد مبروك**